

تاريخ القبول: 2019/05/05

تاريخ الإرسال: 2019/04/15

الهوية الأمازيغية ومسألة بناء الدولة الوطنية في الجزائر مقاربة قانونية

(Amazigh identity and purpose of building a national State in Algeria: a legal approach)

Mohamed Amine OUKIL;

محمد أمين أوكيل،

Oukil1979@gmail.com

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية

Faculty of Law and Political Science,

University of Abdel Rahman Mira, Bejaia, Algeria.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على مسار ترقية الهوية الأمازيغية كأحد مكونات الهوية الوطنية في الجزائر، والتي جاءت نتيجة نضال طويل قادته الحركات والتنظيمات المدافعة عن اللغة والثقافية الأمازيغية، والتي توجت بنيل الاعتراف الرسمي بالهوية الأمازيغية من طرف الدولة وذلك عن طريق ترسيمها في الدستور. حيث بينت لنا هذه الدراسة اعتماد السلطة السياسية على الحلول الدستورية بشكل متدرج لمعالجة المسألة الأمازيغية وذلك منذ إقرارها في ديباجة دستور 1996 حتى آخر تعديل له سنة 2016 والذي اعتبر الأمازيغية لغة رسمية للدولة. كما سمحت لنا الدراسة باستنتاج فوائد دسترة الأمازيغية باعتباره دعامة لاستكمال مسار بناء الهوية الوطنية للدولة في إطار ثوابتها الدستورية: الاسلام والعروبة والأمازيغية، وكذا الحدود الواردة على الحل الدستوري والتي في مقدمتها تفضيل الموافقة البرلمانية دوما على حساب الاستفتاء باعتباره الوسيلة الأمثل لتجسيد الإرادة الشعبية وتثبيت مكسب البعد الأمازيغي في الهوية الوطنية للدولة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، البعد الأمازيغي، الموافقة البرلمانية، الدولة الوطنية، الثقافة الأمازيغية.

Abstract

The purpose of this study is to light on the process of Amazigh identity promotion as a component of national identity in Algeria that results from a long struggle led by the different movements and organizations defending the language and Amazigh culture that conducted to the official recognition of the Amazigh identity by State through its formalization at Constitution.

The study shows us the gradual adoption of the political authority instead of constitutional options to deal with the Amazigh issue, since its inclusion in 1996's Constitution until its last amendment on 2016 which considers tamazight as a State official language.

Also, it allowed us to deduce the benefits of the constitutionalization of Tamazight as a ground of the process of setting up of the State's national identity as part of its constitutional constants: Islam; Arabity and Amazighness within the limits of constitutional framework which advantages the parliamentary approval over the referendum which remains the best way to fulfill the will of people and the implementation of amazigh dimension as a component of the State's national identity.

Key Words

national identity; Amazigh dimension; parliamentary approval; National state; Amazigh culture

مقدمة:

لا تزال مسألة الهوية تثير الكثير من الجدل والنقاشات المتضاربة بشأن الفصل في مكوناتها الأساسية وتحديد نطاقها ومآلها، نتيجة التعدد الثقافي والتنوع اللغوي الذي تزخر به الجزائر. انعكست مسألة الهوية على مكانتها العضوية في المنظومة القانونية للدولة وعلى رأسها الدستور، لما له من إسهام وتأثير أساسي في منهجية تكريسها ومدى تفعيل مؤداها الحقيقي على أرض الواقع.

ولعل أهم مظهر مجسد ومثير لإشكالية الهوية بامتياز في الجزائر، هو المسألة الأمازيغية، لما يحمله الفصل في هذه القضية من إشكالات متعددة وتداعيات

متشابكة، تعبر عن عمق المجتمع الجزائري وتطرح فيه سؤال الانتماء عبر تاريخه الطويل وتحولاته الاجتماعية المترابكة، التي شكّل فيها الأمازيغ مكوّنا ثابتا في تركيبة السكان المحليين، وفاعلا محوريا في الاحتكاك بمختلف الحضارات المتعاقبة على ماضي الجزائر، والتعايش مع الأعراق المكوّنة لحاضره.

لمعالجة هذه القضية " الهوياتية " المحورية ومنحها المكانة المستحقة في نسيج المجتمع الجزائري، راهنت الدولة على الأخذ بسياسة تشريعية تقوم على الحلول القانونية المباشرة، وذلك بشكل متدرج من خلال اللجوء لمراجعة الوثائق الدستورية النافذة. حيث تم الاعتراف بالأمازيغية لأول مرة في الدستور، بعد مسار عسير تجاهلت فيه الدولة مرارا مطالب ترسيم الأمازيغية في وثائقها الدستورية منذ أول دستور لها في 1963، إذ سمحت المراجعة الدستورية لدستور 28 نوفمبر 1996 المؤرخة في 10 أبريل 2002، ببروز المسألة الأمازيغية في القانون الأساسي للدولة الذي اعتبرها لغة وطنية بجانب اللغة العربية، تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

أعقب الاعتراف باللغة الأمازيغية في الدستور، تطور مهم في مسار سياسة التكريس الدستوري والقانوني للهوية الأمازيغية، جسده التعديل الدستوري الأخير المؤرخ في 6 مارس 2016، والذي أقرّ بموجبه المؤسس الأمازيغية، علاوة عن كونها لغة وطنية، كلغة رسمية للدولة كذلك، وشدّد على إنشاء مُجمّع خاص بها يتبع رئيس الجمهورية يستند على أعمال الخبراء لترقيتها وتسهيل أطر تطبيقها.

ورغم التمكين القانوني الظاهر للأمازيغية في الدستور الطامح لترقيتها مكانتها كلغة رسمية في البلاد، فإنّ التمعن في خلفية وسياق المراجعات الدستورية الدافعة لتكريسها، يكشف أنها جاءت نتيجة مسار عسير من النضالات الثقافية والمطالبات السياسية التي دفعت السلطة الحاكمة لاحتوائها وإعادة صياغتها في شكل حلول دستورية، وليس كخلاصة نقاش واسع وعميق مع شرائح المجتمع المختلفة والفاعلين السياسيين وقوى المجتمع المدني، أو باستشارة الشعب مباشرة.

فمسار دسترة الامازيغية تزامن إما مع سياق الاحتجاجات والمطالب الشعبية التي مست منطقة القبائل سنة 2001، وكانت الدافع المباشر لاعتبارها لغة وطنية في التعديل الدستوري لسنة 2002، أو أنها جاءت كخطوة في مسار الاصلاحات التي تلت بروز الحراك العربي أو ما عرف ب "ثورات الربيع العربي"، والتي استنبتت الارادة السياسية تداعياته "السلبية"، بالتعجيل بالعديد من الاصلاحات الهادفة لتعزيز التمتع بالحقوق والحريات والانفتاح على القضايا الكلاسيكية العالقة في المجتمع، وأهمها المسألة الامازيغية بترقية مكانتها كلغة رسمية في البلاد بموجب التعديل الدستوري ل2016.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية لتشخيص أسس ومدى نجاعة الحل الدستوري للمسألة الامازيغية في الجزائر، وأبعاد دسترتها والمكاسب التي حققها، والآليات الكفيلة بتجسيدها، وعلاقة ذلك كله بتحقيق مشروع الدولة الوطنية، وآفاق تكريسها الفعلي في راهن الممارسة، في ضوء الاشكالية التالية:

ما مدى توفيق الخيار الدستوري في معالجة المسألة الامازيغية وتجسيد الهوية الوطنية للدولة؟

تتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية: ما هو مسار الهوية الامازيغية في الجزائر؟ وفيما يتمثل الحل الدستوري لها؟ وما مدى فعاليته في استكمال الهوية الوطنية للدولة؟ أم أنه مجرد واجهة شكلية لمعالجة أزمة سياسية؟ للإجابة عن الاشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها، ارتأينا اعتماد خطة البحث التالية:

- **المبحث الاول:** مقارنة تأصيلية لمسار الهوية الامازيغية في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** الاعتراف الدستوري والقانوني بالهوية الامازيغية وملامح بناء الدولة الوطنية.
- **المبحث الثالث:** تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الهوية الامازيغية في بناء الدولة الوطنية.

المبحث الأول: مقارنة تأصيلية لمسار الهوية الامازيغية في الجزائر

يقتضي تأصيل مسار الهوية الامازيغية في الجزائر استحضار السياق التاريخي الأصيل لبروز الامازيغ كسكان محليين في شمال افريقيا باعتبارها حاضرة لمكونات الهوية الامازيغية من أصل ولغة على مر التاريخ (1)، قبل أن تأخذ نسقا مغايرا بعد الاستقلال وتظهر كأزمة هوية أساسية للدولة الجزائرية، نتيجة سياسة التهميش والإقصاء الرسمي لها، وذلك كان سببا وعاملا مباشرا في تولد الحركات النضالية والمناذية برد الاعتبار لها والاعتراف السياسي بها كأحد مكونات الهوية الوطنية للدولة (2).

1- الهوية الأمازيغية: قراءة في المصدر واللغة

أ- الأصل والتسمية

ذهبت المصادر الكلاسيكية من لاتينية ويونانية إلى أن اسم "أمازيغ" قديم جدا، وكان معروفا حتى في العهد الفينيقي (1)، وتشير كلمة "أمازيغ" إلى الاسم الذي يسمي به البربر أنفسهم ومؤنث أمازيغ هو "تمازيغت"، يطلق على المرأة وعلى اللغة كذلك، وهو المصطلح الرسمي الذي أقره المؤسس الدستوري في الجزائر (2). أما أصل الأمازيغ فتتعدد وتتضارب الدراسات والأبحاث بشأن تأصيلها، ف ابن خلدون مثلا، يرى أنهم كنعانيون وهم أحفاد "مازيغ بن كنعان بن حام" الذي اشتقت تسميتهم من لقبه (3). لكن علاقة الأمازيغية باللغات السامية، تبيّنه وجهة نظر باحثين يرون قدم الأمازيغية التي وجدت قبل 7 آلاف سنة من الميلاد، مقارنة بالسامية التي ظهرت في الألفية الثالثة قبل الميلاد (4). هذا الطرح يتقاطع نسبيا وإلى حد معين مع إلى ما ذهب إليه "أحمد بوكوس"، حين اعتبر بأن الأمازيغية لغة مستقلة من حيث العلاقة التاريخية الوراثية بالنسبة للغة العربية الفصحى، فيما تندرج العربية في إطار اللغات السامية. (5)

وعلى صعيد آخر فإنّ الاستناد إلى حفريات التاريخ اليوناني والاغريقي تدل على التأصيل لذلك الارتباط بين شعوب "الليبو" السكان الأصليين لشمال إفريقيا، والأرمن والفرس الرحالة، الذين كانوا سببيا في تكوين الخليط البشري المكون للجنس البربري،

وتجذر الفرد النوميدي أو ما يسمى بـ "مازييس" الذي يدل على الأصل "م. ز. غ" (M.Z.G) الثابت في تسميتهم (مازيغ) (6)، والمراد به الرجل النبيل أو الحر. أما أصل كلمة "البربر" فيعتقد أنه من صنيعه الرومان الذين قاموا بإطلاقه على الشعوب التي غزوها في شمال إفريقيا، لسبب وحيد هو اختلاف لغتهم وحضارتهم عنهم، أي كل من لا ينتمي للحضارة الرومانية فهو بربري (7). غير أن التسمية الغالبة هي الامازيغ، وهذا ما ذهب إليه "روم لاندو" (8) في دراسته، حيث اعتبر بأن: " البربر لا يسمون أنفسهم كذلك، ولا يطلقون على أنفسهم اسما جامعا يضم جماعاتهم المختلفة، فبربر البادية يسمون أنفسهم الامازيغ، بينما يسمي بربر الأطلس أنفسهم شلوح...". كما يؤكد ابن خلدون على أصولهم فيقول: " هؤلاء البربر جيل ذو شعوب وقبائل تحصى، ولا تزال بلاد المغرب إلى طرابلس بل الإسكندرية عامرة بهم...".

ب- اللغة الامازيغية

يرتبط البحث في اللغة بأصل الامازيغ، لكن الغوص في أصول الانسان الامازيغي هي مسألة سلالية واثولوجرافية مركبة ومعقدة جدا، يصعب ضبطها بشكل دقيق لتداخل عوامل عديدة في تحديد جذورهم التاريخية والاجتماعية، بيد أن أغلب الدراسات لا تنكر انتماءهم للأصل المحلي الافريقي، وبالضبط شمال افريقيا باعتبارهم بنية اجتماعية قديمة أساسها بلاد متوسطية أغلبها افريقية، تجمعها وحدة عرقية أثبتتها اللهجات البربرية، وهي لهجات مجزأة يستعملها الامازيغ (9)، حيث حافظ الامازيغ على مر العصور على لغتهم الأصل، وظلت الامازيغية لغة التداول والتواصل رغم إكراهات المستعمرين الذين مروا على بلاد شمال افريقيا والمغرب الكبير بالذات.

بيد أن كتابة الامازيغية لم تكن بذات القدر من الرواج، حيث بقي خط "التيفيناغ" محدود الاستعمال، مقارنة بقوة التواصل الشفوي، لكن كتابته لم تنقطع وهذا ما تؤكدته الرقعة الجغرافية الشاسعة التي تشهد على وجوده من تخوم الحدود الجزائرية الليبية إلى أقصى الصحراء وامتدادا إلى المغرب الأقصى، ويستعمل خط التيفيناغ كذلك في

النيجر وفي مالي، ولايزال الأمازيغ المعروفين بالتوارق يستعملونه ليومنا هذا، فيما تعتبره الجزائر كثرات ثقافي وحضاري، وتحرص على تطويره وإثرائه، بينما تم اعتماد الكتابة الامازيغية بصفة رسمية في المغرب سنة 2003.⁽¹⁰⁾ ويتفرع عن اللغة الامازيغية ككل ما يقارب 11 لهجة تتحد في القاعدة اللغوية المشتركة، بحيث يمكن للناطق بإحدى اللهجات أن يتقن اللهجات الأخرى ببساطة (11).

2- الأمازيغية وأزمة الهوية في الجزائر: من الدفاع عن الحقوق اللغوية إلى المطالبة السياسية

استعادت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال السيادة الرسمية والقانونية على كل كيائها المادي والمعنوي، لكن بقيت الأمازيغية الجزء الأبرز المغيّب من مكوناتها الثقافية وثوابتها اللامادية عن سياسة الترسيم. فالأمازيغية ظلّت محافظة على كيائها كلغة للتخاطب اليومي والتواصل الشعبي بعد الاستقلال (12)، لكن ذلك لم يشفع لها بأن تجد سبيلا للاعتراف الرسمي، رغم كونها تعبّر عن عمق المجتمع الجزائري وتاريخه العريق الذي جسّد الوجود الامازيغي المسهم في تماسك بنى المجتمع من خلال صلابة التشبث بمقومات المواطنة والتعلق بالأرض والتاريخ، مما شكّل سدا منيعا في مواجهة جميع ضروب الادمج وطمس الهوية التي مارسها الاحتلال الذي عرفته الجزائر لاسيما الفرنسي (13). وعلى هذا الأساس شكّل الموقف الرسمي من القضية الامازيغية بعد الاستقلال، المفضّل للخطاب الإيديولوجي المتجاهل للأمازيغية: " أزمة هوية حقيقية"، كانت دافعا مباشرا وطبيعيا في تولّد المطالبات الشعبية الرامية للدفاع عن الهوية الامازيغية ووقف محاولات تجاوزها أو التكرار لها، باعتبارها مكونا ثابتا في المجتمع الجزائري وجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة.

إنّ تأصيل مسار النضال من أجل التمكين للأمازيغية في الجزائر بعد الاستقلال

يتمر بمحورين مركزيين:

أ- المحور الاول: المطلب اللغوي

يرتكز على المطالبة بالحقوق الثقافية واللغوية، يعود إلى لحظة الاستقلال وما صاحبها من انسياب لأسئلة الهوية. سؤال الهوية الذي طُرح بقوة بعد خروج المحتل الفرنسي كان سؤالاً يفتح على الأبعاد الدينية واللغوية والحضارية وكان مؤدياً أيضاً إلى بحث سبل بناء الدولة الوطنية (14). وفي هذا السياق انبرت القضية الأمازيغية وكانت بمثابة ردة فعل على الخطاب الهوياتي المتبنى من قبل الفاعل السياسي في الجزائر، والذي كان يطرح تصورات وطنية عروبية إسلامية، اعتبرت من قبل الناطقين باللغة الأمازيغية إقصاء أو نكراناً لدورهم ولحضورهم وتجنّياً على انتمائهم الوطني. بحيث ظهرت اللغة الأمازيغية كوسيلة للمقاومة الثقافية ببروز رعييل أول من المناضلين أسسوا لحركة الحريات الديمقراطية أبرزهم "إيدير أيت عمران" و"حسين أيت أحمد" وغيرهم... (15).

يعد الربيع الأمازيغي مناسبة مهمة في مسار النضال الأمازيغي، فأحداث مدينة " تيزي وزو" في أبريل 1980، والتي حملت لاحقاً توصيف "الربيع الأمازيغي"، تعد تعبيراً عن التصادم بين شريحة واسعة من الشعب الجزائري في منطقة القبائل والدولة التي تتهم بكونها تنكرت للأصول التاريخية للبلاد، وأقصت الأمازيغ بأن أصرت على برامج التعريب وعلى عدم ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية (16). بحيث كانت أحداث الربيع الأمازيغي الايدان الفعلي لبوادر بروز الأمازيغية كلغة ثانية للدولة، وبداية مسلسل التصالح مع مكونات الهوية الوطنية في الجزائر. بدأ مسار التكريس اللغوي من خلال المطالبات التي تقدمت بها العديد من التنظيمات المدنية أبرزها الحركة الثقافية البربرية (M.C.B) إلى جانب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (R.C.D)، من أجل تدريس اللغة الأمازيغية في البرامج التربوية الوطنية. مطلب استجاب له الرئيس "زروال" سنة 1995 وأنشأ في سياقه المحافظة السامية للغة الأمازيغية (17).

ب- المحور الثاني: الطرح السياسي

المحور الثاني لمسيرة الامازيغية في الجزائر كرسه الانتقال الهوياتي النوعي في منهجية الدفاع عن القضية، والتي انطلق الفعل النضالي بشأنها وكل الاحتجاجات ومساعي الحركات المطالبة الرامية للدفاع عنها من الفضاء اللغوي والثقافي، قبل أن تفتتح على المطالبات السياسية التي تتجاوز هدف التجسيد اللغوي - الذي يعد رافدا من روافد الهوية الوطنية فقط- ، فالمطالب الامازيغية أضحّت واضحة ومحددة وأكثر عمقا وبعدا، فخلافا للعقود السابقة التي كان مطلب " ترقية اللغة الامازيغية " مهيمنا على جميع المطالبات⁽¹⁸⁾، أصبحت المطالب محددة بالاعتراف السياسي بالقضية وبضرورة منحها بعدا "ساميا"، وذلك عن طريق ترسيم اللغة والثقافة الامازيغيتين في إطار القانون الأساسي الأسمى للدولة، وهذا ما تحقق فعلا من خلال دسترة البعد الامازيغي في ديباجة دستور 1996، ثم الاعتراف بالامازيغية كلغة وطنية في تعديل دستور 2002 بعد أحداث 2001 المأساوية، ليتم ترفيعها للغة رسمية للدولة بعد التعديل الدستوري ل2016.

المبحث الثاني: الاعتراف الدستوري والقانوني بالهوية الامازيغية وملامح بناء الدولة الوطنية

حزكت المطالبات والمساعي السياسية المنادية بالاعتراف بالثقافة والهوية الامازيغية الإرادة السياسية العليا في الدولة، والتي استجابت لمطالب الترسيم من خلال دسترة الهوية الامازيغية بوتيرة متدرجة في الوثائق الدستورية للدولة، (1) رافقها سن آليات مؤسساتية خاصة بتجسيد محتوى النصوص المكرسة في الدستور المجسمة لمكانة الامازيغية في هوية الدولة الوطنية (2).

1- التكريس التدريجي للهوية الامازيغية في الوثائق الدستورية للدولة

أ- البعد الامازيغي كجزء من الهوية الوطنية في دستور 1996

اقترن أول ظهور رسمي للهوية الامازيغية في منظومة الدولة الجزائرية المستقلة، بإقرار دستور 1996⁽¹⁹⁾، حيث جاء في نص الفقرة الرابعة من ديباجة الدستور: " كانت ثورة نوفمبر نقطة تحول فاصلة في تقرير مصير الجزائر وتتويجا لمقاومة

ضروس، واجهت بها الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الاسلام والعروبة والامازيغية، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها. " شكّلت هذه الفقرة من الديباجة قطيعة نهائية مع ربح طويل من الزمن تنكرت فيه الدولة الرسمية لأحد ركائز هويتها الوطنية، مما عدّ بمثابة مصالحة سياسية مع الذات والتاريخ (20). وعلاوة عن الدلالة الرمزية التي أتى في سياقها ترسيم البعد الأمازيغي كعمود أساسي لهوية الدولة، وذلك بإقراره في ديباجة الدستور لما تحمله هذه الأخيرة من اعتبارات شكلية وقيمية كونها خلاصة المبادئ الأساسية التي تحكم الدولة والمجتمع والعقيدة السياسية لقانونها الأساسي، فإن الاعتراف الدستوري ذاته يجسد إحقاقا لمسار الدفاع عن الهوية في الجزائر، الذي ترجم تراكمات مثقلة بالنضال الثقافي والمطالبات السياسية (21) الهادفة للاعتراف بمكانة الأمازيغية كجزء في كيان الدولة الهوياتي منذ لحظة الاستقلال حتى سن الدستور المذكور.

ب- ترسيم الامازيغية كلغة وطنية

لم يقف مسار الاعتراف السياسي بالهوية الامازيغية عند إقرار البعد الامازيغي كمكون للهوية الوطنية في الدستور، بل فرضت احتجاجات النضال من أجل الهوية الامازيغية، ضرورة الاستجابة لمطالب الاعتراف باللسان الامازيغي كمكون أساسي في الهوية الوطنية للدولة، كونه أداة التخاطب والتواصل الشعبي ودليل ثقافة متجدرة وعريقة في المجتمع الجزائري. جاء الموقف الرسمي من احتجاجات 2001 الدامية (22) في صيغة اعتراف مباشر باللغة الامازيغية كلغة وطنية في البلاد، حيث أقر التعديل الدستوري المؤرخ في أبريل 2002 (23)، في نص المادة 3 مكرر منه على أن: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني."

اللافت أن المؤسس الدستوري قد حرص على ربط الاعتراف باللغة الامازيغية بمرجعيتها الوطنية (اللغة المستعملة عبر التراب الوطني) (24)، وليس التاريخية ككل، اعتبارا لكون الثقافة الامازيغية الاصل هي نتاج الوجود الامازيغي عبر مر التاريخ في شمال إفريقيا ككل وليس الجزائر فقط. برر المجلس الدستوري دسترة اللغة

الامازيغية عند موافقته على مشروع التعديل الدستوري (25)، بأنه دعامة لاستكمال الهوية الوطنية: " واعتبارا أن دسترة تمازيغت كلغة وطنية بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني موضوع مشروع التعديل، كونها عنصر من عناصر الأمازيغية التي تشكل إحدى مكونات الهوية الوطنية المذكورة في نص المادة الثامنة من الدستور، والواردة ضمن المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري المبينة في ديباجة الدستور، يعد تدعيما للمكونات الأساسية للهوية الوطنية وهي الاسلام والعروبة والامازيغية."

ت- دسترة الامازيغية كلغة رسمية للدولة

تتوج مسار الاعتراف الرسمي بالهوية الامازيغية في الجزائر باستجابة السلطات العليا في الدولة لمطالب ترقية اللغة الامازيغية إلى لغة رسمية على غرار اللغة العربية. وهو ما انعكس من خلال التعديل الدستوري المؤرخ في 6 مارس 2016 (26)، والذي أقر اللغة الامازيغية كلغة رسمية في البلاد، حيث نصت المادة الرابعة من الدستور على: " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية." كما جاء في سياق هذا النص كذلك (27)، إنشاء مجمع (أكاديمية) للغة الامازيغية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، يتولى توفير الظروف المناسبة لتجسيد اللغة الامازيغية كلغة رسمية للدولة لاحقا. على هذا الأساس يبدو أن الجزائر قد تكتفت مع مخرجات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، في أن لبّت المطلب الجوهري لحركات النضال من أجل الهوية الامازيغية، جسّدت محطات الاعتراف التدريجي بها في الوثائق الدستورية للجمهورية إلى أن نالت مكانة رسمية سامية في القانون الأساسي للدولة.

2- أدوات تجسيد دسترة الأمازيغية في إطار استكمال الهوية الوطنية

أ- إحداث هياكل لترقية وتطوير اللغة الامازيغية

شكّل إنشاء المحافظة السامية للغة الامازيغية سنة 1995 أول خطوات "رسمنة" الهوية الامازيغية في كيان الدولة. تجسّد هذا الاعتراف السياسي والقانوني من الدولة باللغة والثقافة الامازيغية في الجزائر بتأسيس أول هيكل رسمي وطني يُعنى خصيصا باللغة الامازيغية، وهو ما يمكن اعتباره قرينة بأحقية ترقيتها ورد الاعتبار لها وفق ما

نصت عليه المرسوم الرئاسي 97-147 المنشئ لها (28)، من جهة، ومن جهة ثانية يمكن اعتبار تحوّل الموقف الرسمي في التعاطي مع القضية الامازيغية، محاولة لاستيعاب المطالب الأساسية المتصلة بسؤال مقومات الهوية الوطنية وهيكلتها في إطار مؤسسات الدولة. هذه الفرضية تتأكد بتفحص المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي السالف الذكر، الذي حدد هدفين أساسيين من وراء إنشاء المحافظة، هما:

- ترقية الأمازيغية ورد الاعتبار للغة الامازيغية باعتبارها أحد أسس الهوية الوطنية.

- إدخال الامازيغية في منظومة التربية والاتصال.

فمهمة المحافظة السامية كمؤسسة رسمية للدولة ينصب على ترقية وإدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في النسيج التربوي والاجتماعي الجزائري، وذلك بإعداد ومتابعة البرامج والمخططات الخاصة برد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية بالتنسيق مع القطاعات التربوية والإعلامية المعنية ومرافقة نشاطاتها (29) وهو ما تحقق فعلا من خلال تدريس اللغة الامازيغية في المناهج التعليمية، وكذا تخصيص نشرات إعلامية وقنوات خاصة تبث بالأمازيغية.

وعلاوة عن نشاطها في ترقية الثقافة الامازيغية نسجل نجاح المحافظة في تحقيق مكتسبات متعددة للقضية الأمازيغية (30)، أهمها اقتراح الاعتراف بها رسميا في مشروع تعديل الدستور عام 2016 الذي أقرّ الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، وأتبع ذلك بالنص على إنشاء مجمع (أكاديمية) وطنية يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، يتولى توفير الظروف المناسبة لتجسيد اللغة الامازيغية كلغة رسمية للدولة لاحقا.

وهكذا نلمس سعي الدولة في العمل على "دسترة" هيكل جديد للإشراف على تأطير الجانب اللغوي والثقافي للأمازيغية باعتبارها جزء أساسي في الهوية الوطنية للدولة. وفي هذا الصدد أوضح السيد " الهاشمي عصاد" المحافظ السامي للمحافظة السامية للأمازيغية في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية (31)، " أن إنشاء "الأكاديمية" من شأنه تقديم الاضافة للمحافظة السامية للغة الأمازيغية"، مؤكدا أن المحافظة

ستكون لها علاقة تكاملية وانسجام تام مع "الأكاديمية" من أجل العمل على التحسين التدريجي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية والتعليم العالي.

يعتبر المجمع الوطني للغة الامازيغية هيئة وطنية ذات طابع علمي يوضع تحت تصرف رئيس الجمهورية، مهامه واضحة من خلال القانون العضوي رقم 18-17⁽³²⁾. ولإشارة، فإن القانون العضوي المتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية يحدد مهام وتشكيلة وتنظيم وسير هذه الهيئة الموضوعية لدى رئيس الجمهورية، والتي نصت على إنشائها المادة 4 من الدستور المعدل سنة 2016 السابق بيانها أعلاه. ويتكون المجمع من 50 عضوا على الأكثر يتم انتخابهم من بين الخبراء والكفاءات المثبتة في علوم اللغة والمجالات التي لها علاقة باللغة الامازيغية والعلوم ذات الصلة، وسيكون للمجمع مجلس ورئيس ومكتب ولجان متخصصة. ويتولى المجمع على الخصوص جمع الرصيد الوطني للغة الامازيغية بكل تنوعاتها اللسانية، والعمل على المحافظة على التراث اللامادي للثقافة الأمازيغية⁽³³⁾، وتوحيدها على كافة مستويات الوصف والتحليل اللساني، وكذا إعداد قاموس مرجعي للغة الأمازيغية. وهو قاموس معيار يستند على إصدارات المحافظة من قواميس موضوعاتية.

ويعد المجمع الوطني المرجعية الرسمية في مسألة الهوية الامازيغية في الدولة، والجهاز التقني الذي تعتمد عليه الدولة في مسألة تعميم اللغة الامازيغية واستكمال مسار تثبيتها في الهوية الوطنية. وسبق رئيس الجمهورية خلال مصادقة مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 5 يونيو 2018 على القانون العضوي الخاص بإنشاء المجمع الوطني السابق الذكر⁽³⁴⁾ أن أكد على: "تمازيغت اللغة الوطنية والرسمية التي تعمل الدولة لترقيتها، مثلما نص عليه الدستور، هي اليوم في حاجة إلى إسهام الكفاءات الوطنية في هذا المجال من أجل أن تطور ضمن المجمع الأدوات والقواعد التي تسمح بزيادة استعمال وإشعاع هذه اللغة، التي هي جزء لا يتجزأ من هويتنا الوطنية".

ب- إدماج اللغة الأمازيغية في المناهج التعليمية

عملا بالمهام المنوطة بالمحافظة السامية للغة الأمازيغية المتعلقة بإدراج اللغة والثقافة الأمازيغية في المناهج التدريسية كما حددها المرسوم الرئاسي 95-147 السالف ذكره، وبعد دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية للدولة سنة 2002، عملت الدولة على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية بالتدرّج في العديد من المؤسسات التربوية، وتقاسم هذا العبء مع المحافظة السامية للغة الأمازيغية، وزارة التربية الوطنية (35)، وذلك من أجل إعادة إحياء اللغة وإشاعة استعمالها في المدارس الوطنية. اللافت في أمر تعميم الأمازيغية أنه لم يشمل الناطقين بها فقط، حيث ثمة من المتعلمين من الاصول العربية الذين يتواصلون باللغة العامية والذين سجلوا رغبتهم في تعلّمها.

تعتبر سياسة تعليم اللغة الأمازيغية نتيجة مباشرة لدسترة الأمازيغية باعتبارها خطوة أساسية لاستكمال الهوية الوطنية للدولة، فلا يمكن إنكار أثر العامل السياسي في تعميق مسألة الاعتراف بالبعد الأمازيغي كمكون أساسي للهوية والثقافة الوطنية، حيث سمحت هذه "السياسة اللغوية" في إخراج الأمازيغية من بوتقة الموروث التراثي والشعبي والدفع بها إلى معانقة نهج العلم والعصرنة، وهو ما جسّدته الانتقال من طور المشافهة إلى الكتابة. هذا الانتقال النوعي ساعد على منح اللغة الأمازيغية مكانتها في المجتمع الجزائري كلغة وطنية، لتتجاوز بذلك المعتقد الكلاسيكي الجمعي الذي اعتاد على حصرها في المناطق الناطقة بها فقط (36). وحسب السيد "عصاد"، المحافظ السامي للغة الأمازيغية، فإنّ سياسة تعميم تدريس هذه الأخيرة يتطلب الوقت والامكانيات والتأطير اللازم مع انتهاج "مبدأ التدرّج" (37). مع الإشارة أن تدريس اللغة الأمازيغية وصل الى 43 ولاية مع الدخول المدرسي 2018-2019 من إجمالي 48 ولاية مشكلة للقطر الوطني (38) منذ تاريخ الاعتراف بالبعد الأمازيغي في الهوية الوطنية للدولة في الدستور العام 1996.

المبحث الثالث: تقييم فعالية الحل الدستوري لمسألة الهوية الأمازيغية في بناء الدولة الوطنية

لئن قطعت الجزائر مرحلة لا بأس بها في مسيرة الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية باعتبارها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة، وذلك أن استجابات لأهم المطالب ذات الدلالة الرمزية والشرعية للقضية الأمازيغية وهو الدستور، فإنّ مراجعة السياق العام الذي رافق مراحل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية باعتبارها أحد أركان الهوية الوطنية للدولة، يكشف العديد من النقائص والحدود التي شابته حيثيات وظروف وإجراءات لجوء الدولة لاستعمال الحل الدستوري للأمازيغية، الأمر الذي من شأنه الانتقاص من مكانتها الدستورية باعتبارها أحد مقومات الهوية الوطنية (1)، وذلك بالرغم من كون الاعتراف الدستوري يبقى أهم الحلول الممكنة لتثبيت المكانة الحقيقية للأمازيغية في سياق استكمال الهوية الوطنية للدولة (2).

1- الدستور: حل قانوني أم حيلة سياسية؟

تمحورت أهداف الحركات النضالية من أجل الهوية الأمازيغية ومطالبها الأساسية حول هدف مركزي هو الاعتراف الرسمي بالثقافة واللغة الأمازيغية، وبالرغم من أن المطلب الدستوري لم يكن رأس المطالبات، فإن السلطة فضّلت اللجوء إليه كأداة لتسوية ملف المسألة الأمازيغية، وذلك بترسيمها عن طريق إدخال تعديلات دستورية. فهل كان الحل الدستوري كافيا وملبيا لتثبيت البعد الأمازيغي في هوية الدولة الوطنية؟؟ وهل اعتماده ينم عن اقتناع السلطة فعليا بحقيقة وعدالة المطالب أم هو أداة سياسة لاحتواء أزمة الهوية؟؟

أ- التعديلات الدستورية ومسألة الأمازيغية: "وصفات دستورية لأزمة الهوية الوطنية"

المتتبع لسياق التعديلات الدستورية في الجزائر لا يجد عناء كبيرا في استنتاج تزامنها مع الازمات والحوادث الطارئة. فغالبا ما تُجبر السلطة التنفيذية تحت وطأة ضغط الأزمات الوطنية إلى المبادرة بالحلول الدستورية من أجل السيطرة على

الوضع المتوتر القائم. وفي هذا الصدد فإنّ مسار دسترة الامازيغية مرّ كله بأحداث وأزمات وطنية.

فظهر الامازيغية لأول مرة في ديباجة دستور 1996 لم يتحقق بطريقة سلسلة، وإنما سبقته موجة عارمة من الاحتجاجات قادتتها الحركات والجمعيات المناضلة من أجل الهوية الامازيغية، وبلغت ذروتها بمقاطعة الدراسة على جميع مستويات التعليم في منطقة القبائل أي الولايات التي يتمركز فيها الامازيغ بقوة ك: "تيزي وزو" و"بجاية" و"البويرة"، حيث أقدمت هذه الحركات إلى إعلان ما عرف آنذاك بـ "السنة البيضاء" كوسيلة للضغط على الحكومة⁽³⁹⁾، الأمر الذي دفعها فعلا للاعتراف سنة 1996 بمطلب الهوية الامازيغية كأحد الثوابت الاساسية للهوية الوطنية في نص الفقرة الثامنة من ديباجة دستور 1996.

وبالرجوع للأحداث التي سبقت التعديل الدستوري المؤرخ في 15 أبريل 2002 الذي أقرّ الامازيغية كلغة وطنية للدولة، فقد كانت الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة القبائل السبب الرئيس لتعديل المادة 03 من الدستور سنة 2002 في خطوة غير منتظرة⁽⁴⁰⁾ بفعل الأحداث الدامية التي وقعت بعد وفاة الشاب قُرماح ماسينيسا مقتولا بالرصاص داخل ثكنة للدرك الوطني في منطقة "بني دواله" بولاية "تيزي وزو"، لتأخذ القضية أبعاداً جدّ خطيرة مست الوحدة الوطنية في الصميم⁽⁴¹⁾، استدعت تدخل السلطة فوراً للاستجابة ولو جزئياً لمطالب المنطقة التي كان على رأسها دسترة اللغة الامازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية ورحيل مجموعات الدرك الوطني⁽⁴²⁾. وكانت الاوضاع قد استمرت طويلا في الاحتقان سيما بعد أن خرج الامازيغ في مظاهرات عارمة في الجزائر العاصمة في 14 جوان 2001، وبعدها تنازلت الدولة⁽⁴³⁾ بإدخال تعديل دستوري عن طريق موافقة البرلمان، يجعل الامازيغية لغة وطنية، وبذلك تم احتواء استفحال أزمة الهوية الوطنية بواسطة اللجوء إلى "الملاذ" الدستوري. أما التعديل الدستوري الاخير المؤرخ في 6 مارس 2016، والذي أقرّ الأمازيغية لغة رسمية للدولة، فقد طبعه سياق خاص اقترن بمخرجات "الثورات العربية"، حيث تعود أبرز دوافع ترسيم الأمازيغية بشكل صريح، إلى خطاب رئيس الجمهورية

الموجه للأمة المؤرخ في 15 أبريل 2011⁽⁴⁴⁾، الذي طرح ضرورة التعجيل بإدخال إصلاحات واسعة في منظومة الحكم ككل وفي مقدمتها القانون الأساسي للدولة، في محاولة لاستباق تداعيات الحراك العربي وتقادي الارتدادات الخطيرة أو غير معروفة النتائج التي قد يثيرها في الساحة الوطنية، والتي قد يكون من شأنها إخراج المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية غير المحسومة أو القضايا العالقة للوجود، وعلى رأسها طبعاً القضية الأمازيغية، سيما وأن المؤشرات الظرفية التي رافقت موجات الحراك العربي، كانت تصب في صالح فتح جبهات الإصلاح الديمقراطي على مصراعها ورفع سقف المطالبات الشعبية إلى أعلى حد ممكن لها.

وفرت هذه المستجدات السياق الديمقراطي الأمثل ولحظة ثمينة للحركات النضالية والتنظيمات المدافعة عن الهوية الأمازيغية للتنظيم والبروز الإعلامي والثقافي على جميع الأصعدة، لاسيما في وسائط الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي⁽⁴⁵⁾، كان له وقع مباشر في تعميق أدوات الطرح السياسي للقضية الأمازيغية، والمطالبة بالحقوق اللغوية والهوياتية الهادفة لترسيم الهوية الأمازيغية في الدستور، وهو ما تم فعلاً بتلبية السلطة السياسية لهذه المطالب بمناسبة إقرار التعديل الدستوري في 6 مارس 2016، الذي عزز مجال التمتع بالحقوق والحريات وممارسة الديمقراطية، فضلا عن اعترافه بالأمازيغية كلغة رسمية للدولة.

ب- هاجس المساس بالثوابت الوطنية وغموض مفهوم اللغة الرسمية

القاعدة العامة أن الأحكام الدستورية شأنها شأن القوانين تخضع لمنطق التعديل، لكن مع مراعاة الاختلاف في الإجراءات التي تنسم بالتشديد بالنسبة للأحكام الدستورية مقارنة بمرونتها في القوانين.

لكن ثمة بعض المبادئ والأحكام الدستورية التي لا تسري عليها قاعدة المراجعة أو إجراءات التعديل، لانسامها بالجمود الدستوري (LA PERINITE) (CONSTITUTIONNELLE)⁽⁴⁶⁾، بحيث تعد بمثابة قيود موضوعية لا يمكن تعديلها مطلقاً لاعتبارها من الثوابت الأساسية للدولة، وهي التي نص عليها الدستور الجزائري في المادة 212 (تقابلها المادة 178 قبل تعديل 2016).

من طائفة المسائل الواردة في نص المادة 212 أعلاه المعنية بالجمود الدستوري، ما جاء في نص الفقرة الرابعة منها: "لا يمكن لأي تعديل أن يمس العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية". إلى هنا لا يوجد إشكال، لكن الاشكال يكمن في كون موضوع التعديل الدستوري المؤرخ في 10 أبريل 2002 قد أضاف نص المادة 3 مكرر والتي تنص: " الأمازيغية لغة وطنية". وعليه فالتعديل يتعارض والمادة 212 من الدستور، التي تمنع أي تعديل يمس بمكانة اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية ورسمية، فدسترة اللغة الامازيغية باعتبارها لغة وطنية يمس بالجزء الأول من مكانة اللغة العربية، وهذا ما يبين أن السلطة عمدت إلى تجاوز مبدأ دستوري في سبيل دسترة الامازيغية، والمفارقة أن القيد الدستوري يتعلق بأحد الثوابت الوطنية(العربية)، وهي نفس الصفة التي تنطبق على الحكم الدستوري المضاف(الامازيغية).

هذا الاشكال الدستوري "الفريد" لم يعد كذلك، حيث نجد المؤسس الدستوري قد كرره وبشكل متطابق، بمناسبة التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أضاف مواد عديدة للدستور من بينها المادة الرابعة، التي اعتبرت الامازيغية لغة رسمية، مما يعيد طرح نفس الاشكال السابق بالنسبة لوضع اللغة الامازيغية ولكن هذه المرة بتعارضها مع مكانة العربية باعتبارها لغة رسمية.

ولعل الأمر يزداد غموضا عند قراءة نص الفقرة الثانية من المادة 3 من الدستور التي تنص على أن العربية تظل اللغة الرسمية للبلاد، الامر الذي يستدعي التساؤل عن التكييف الدقيق لمآل اعتبار الامازيغية لغة رسمية للدولة، هل هو مرتبط بمسائل فنية متعلقة بتوفر ظروف استعمالها كضبط حروف كتابتها مثلا؟، كما قد يفهم من نص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من الدستور: يكلف المجمع بتوفير الشروط اللازمة لترقية الامازيغية قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد"، أم لغرض سياسي آخر عامل الوقت كفيلا بكشفه. فضلا عن ذلك فان الاعتراف بالصفة الرسمية للأمازيغية كلغة رسمية لا يرقى بها لنفس المصاف الذي تتمتع به اللغة العربية، التي تعد من القيود الموضوعية الواردة في نص المادة 212 من الدستور التي لا يطلها التعديل الدستوري، وهي مكانة لا تتمتع بها اللغة الامازيغية رغم أنها

لغة رسمية، لأنه يمكن "سحب" هذا الوصف عنها بمجرد أي تعديل دستوري مستقبلا (47).

أما الاجتهاد الدستوري فنجدته قد أغفل تماما مسألة المساس بالقيود الدستورية ، عندما قام بتبيير إجراء ترسيم الأمازيغية كلغة رسمية للدولة، بل بالعكس، نجده قدّم تحليلا سياسيا عاما أكثر منه قانونيا دقيقا، وذلك عندما اعتبر الامازيغية عامل ضروري في تماسك مكونات الهوية الوطنية للدولة، وهذا ما يستشف من رأي المجلس الدستوري رقم 16/01 المؤرخ في 28 يناير 2016⁽⁴⁸⁾ الذي جاء فيه: " اعتبارا لتعديل المادة 4 مكرر وإضافة الأمازيغية بكونها لغة رسمية، واستحداث مجمع جزائري للغة الامازيغية يكلف بتحديد الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيدها لغة رسمية، تهدف إلى تجسيد وترقية مكونات الهوية الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية حول تاريخ الجزائر وهويتها وقيمتها الروحية والحضارية".

هذا الاشكال كان في وسع السلطة تقاديه، وعلى الاقل درع "شبهة" عدم دستورية ترسيم اللغة الامازيغية كلغة وطنية أو رسمية، وذلك باللجوء للإرادة الشعبية مباشرة بدل القيام بالتعديل عن طريق الموافقة البرلمانية، وبالتالي كان الأمر يستدعي استفتاء شعبي وفق تنص عليه المادة 208 من الدستور، باعتبار الشعب صاحب السيادة ومالك السلطة التأسيسية⁽⁴⁹⁾، غير أنّ السلطة فضّلت الالتفاف على طلب مشورة الشعب مباشرة، واستعمال المادة 210 من الدستور التي تجيز التعديل دون الرجوع إلى الشعب.

يمكن الاستنتاج أن الموقف الرسمي كان يتحرك دوما كرد فعل لاحتواء أزمة الهوية الوطنية، بواسطة التعديلات الدستورية التي ظلّت أبرز الحلول المتوفرة بيد الدولة لمعالجة مسألة الهوية الامازيغية.

ت- اعتماد خيار الموافقة البرلمانية كبديل مفضل لدسترة الهوية الامازيغية

تتلخص جدلية تعديل الوثائق الدستورية بتحديد فاعلين مركزين يتوقف عندهما موضوع ومآل التعديل الدستوري، الأول يتعلق بسلطة المبادرة بمشروع التعديل، بينما

يتحدد الثاني بالسلطة المالكة لقرار الموافقة. يسمح الدستور الجزائري تعديل الدستور بثلاث سبل مختلفة:

الخيار الاول الوارد في نص المادة 208 من الدستور، يتيح لرئيس الجمهورية سلطة المبادرة بمشروع التعديل الدستوري، ويرجع أمر الموافقة عليه بيد الشعب عن طريق الاستفتاء.

الخيار الثاني الوارد في نص المادة 210 من الدستور، يجعل سلطة المبادرة بالتعديل بيد رئيس الجمهورية، الذي يعرضه على الموافقة البرلمانية، بعد حصوله على الرأي المعلل من المجلس الدستوري.

الخيار الثالث المنصوص عليه في المادة 211 من الدستور، يخول البرلمان سلطة المبادرة بالتعديل الدستوري، الذي يعرضه رئيس الجمهورية للموافقة الشعبية بواسطة الاستفتاء.

بالعودة لمسار التعديلات الدستورية المقررة لأبعاد الهوية الأمازيغية في الدستور، نجد خيار الموافقة البرلمانية الإجراء المفضل لدى السلطة السياسية المبادرة بالتعديل، لتسوية مطالب ترسيم الأمازيغية بصفتها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة. وهذا بالرغم من كونه الاجراء الوحيد من بين الخيارات الثلاثة السابق ذكرها الذي يتجنب الحصول على التزكية الشعبية. وعلى هذا الأساس يتاح لنا بدهاء التساؤل عن سبب تقادي اللجوء للاستشارة الشعبية كونها السبيل الأمثل المجسد للشرعية الدستورية وللممارسة الديمقراطية، كونه يشرك إرادة الشعب مباشرة في تقرير مراده وليس عن طريق ممثليه في البرلمان؟

وبالرغم من إحجام السلطة المبادرة بالتعديل عن إبداء أسباب اختيار سبيل الموافقة البرلمانية، فإنه ثمة من عزی الأمر إلى خشية السلطة من رفض الشعب الجزائري لدسترة اللغة الامازيغية إذا ما تمت استشارته في ذلك (50). نعتقد أن مسألة مجتمعية بحجم الهوية الأمازيغية وما تحمله من أثر راسخ في وجدان الشعب الجزائري تمتد لتاريخه وحاضره ومستقبله، لا تقل شأنًا وأهمية عن الازمة الامنية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء، والتي حسمتها السلطة باستشارة الشعب في

مناسبتين متتاليتين بواسطة آلية الاستفتاء (51). وعليه كان الأمر يستدعي استفتاء شعبيا في مسألتني اعتبار الأمازيغية لغة وطنية سنة 2002، ولغة رسمية سنة 2016. باعتبار الشعب صاحب السيادة وصاحب السلطة التأسيسية كذلك، فضلا عن كون المسألة الأمازيغية قضية مجتمع، وتثبيتها كأحد أركان الهوية الوطنية للدولة الجزائرية، يحتاج لفتح نقاش واسع بين الدولة ومختلف شرائح المجتمع وفئات المجتمع المدني لمنحها الشرعية الدستورية الكاملة والمكانة السامية والحصانة الملائمة لها، حتى تقطع الطريق أمام جميع ضروب المزايدات السياسية أو الثقافية. كما أنها ليست قضية السلطة وحدها حتى تطرحها للموافقة السياسية عن طريق البرلمان، الذي يجسد شرعية منقوصة في كل الحالات، سواء بالنظر إلى ميولاته الحزبية الموافقة لاتجاه السلطة المبادرة بالتعديل، أو إذا ما قورن بشرعية الشعب مصدر السلطات.

أما الجواب المنتظر من المجلس الدستوري باعتباره يقدم رأيا معلّلا قبل عرض مشروع التعديل على الموافقة البرلمانية، ينظر خلاله في احترام مشروع التعديل للثوابت الدستورية المقيدة في نص المادة 212 من الدستور والتي من ضمنها اللغة العربية، كما سبق لنا التطرق إليها سلفا، فنجده وكأنه قد وقع في حرج قانوني ومطبّ سياسي صريح أوقعته فيه السلطة المبادرة بالتعديل، جعله يقدم حججا عامة وسطحية لتبرير التعديل (52)، متجاوزا ومتجاهلا النظر في مدى احترام التعديل الدستوري للقيد الأساسي المذكور.

2- **دسترة الأمازيغية حتمية لبناء الدولة الوطنية: " الهوية الوطنية المكتملة "**
رغم النقائص الكثيرة التي تؤخذ على طريقة استعمال السلطة السياسية للحلول الدستورية للتعامل مع القضية الأمازيغية في إطار مسار استكمال الهوية الوطنية للدولة الجزائرية، فإن الحل الدستوري المجرد يبقى أبرز الحلول الناجعة لترسيم وتثبيت البعد الأمازيغي في هوية الدولة الجزائرية، بما يحمله من مقومات تجسد ركائز الوحدة الوطنية، وتقوي دعائم الانتماء والانتماء للوطن، وتتيح التمتع بالحقوق

المرتتبة عن الثقافة الامازيغية ضمن الاطر الديمقراطية لممارسة المواطنة المعترف بها في الدولة.

أ- البعد الامازيغي صمام أمان للوحدة الوطنية

تعد مسائل الهوية وما تحمله من أبعاد تاريخية وثقافية ولغوية من أهم مرتكزات البناء المفاهيمي للدولة الوطنية، وهي دعامة جوهري لحرر لدعوات الانفصال والاستقلال الذاتي وتعزيز للوحدة الوطنية على عكس ما يتوقعه البعض. فانتقال الأمازيغية من حيز المسائل الثقافية واللغوية إلى قضية سياسية ومطلبية، برّر بعض المخاوف من أن تتحول هذه المطالب إلى دعوات انفصالية. مخاوف لم تقتصر على المؤسسة الرسمية فقط، بل امتدت إلى جهات فكرية وسياسية تدافع عن وحدة دول المغرب العربي وسيادتها، أو تطرح مطالب عروبية تسعى إلى تجاوز حالة "الدولة القطرية" الراهنة (53). لكن التعامل السياسي مع المسألة، كان يتوجس أكثر من تأثير الدور الخارجي.

إن البعد الخارجي في هذه القضية يمتد مباشرة إلى الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تغذية روح التفرقة ونعرات التمييز بين الامازيغ والعرب، وتنمية النزعة الانفصالية (54). وكان يناور أحيانا بالرهان على دعم الأمازيغ لدعم "الجزائر الفرنسية"، وللتقليل من سطوة اللغة العربية بأن يصنع لها منافسا قويا، لكن الإنصاف التاريخي يقتضي الإشارة إلى الدور النضالي والتحرري الكبير الذي مارسه الأمازيغ باستبسال في مقاومة الاستعمار (55) والذي يضعهم فوق كل مزاعم أو نوايا التخوين والتدجين أو العمل ضد المصلحة العليا للدولة. أما مخاوف التيار الأيديولوجي الذي كان ينادي بعروبة الجزائر، من التهديدات المتعلقة بتنامي موجة مطالب الهوية الأمازيغية، فسرعان ما تراجع على وقع تغيّر التوجه الرسمي للدولة من القضية الامازيغية، التي التقطت مطالب الحركات النضالية ولو بمضض، وقامت باحتوائها وإسقاطها بشكل تدريجي في سياسة استكمال الهوية الوطنية للدولة (56)، ابتداء من سنة 1995 تاريخ إنشاء أول هيكل رسمي للدولة يُعنى برد الاعتبار للأمازيغية،

مرورا بإقرارها كمكون أساسي للهوية الوطنية في ديباجة الدستور، حتى لحظة دسترتها كلغة رسمية للدولة سنة 2016.

فترسيم البعد الامازيغي في هوية الدولة، ولو أنه جاء في سياق متوتر كثمرة لنضال عسير لسؤال الهوية في الجزائر، فإنه ساهم إلى حد بعيد في عقلنة مطالب واحتجاجات حركات النضال الثقافي والامازيغي، وشكل ارتياحا شعبيا لدى شريحة واسعة من فئات المجتمع، جعل الأمر يظهر وكأنه مصالحة تاريخية (57) وقطيعة مع عهد التنكر والاقصاء الذي عانى منه الامازيغ، ومكسب ثمين في سبيل تقوية شعور الانتماء للوطن وتحصين رابطة المواطنة الهوياتية في إطار تنوع ثقافي ولغوي يحميه القانون الأساسي للدولة. هذه النتائج غيرت كثيرا من حدة الطرح الهوياتي للقضية الامازيغية، وضيقت منافذ التوظيف السياسي لها أو المزايدات الحزبية باسمها. بالمقابل نجح الاعتراف الرسمي بالامازيغية في سحب البساط من دعاة الانفصال أو الاستقلال (58) قابله توحيد لمكونات المجتمع المختلفة وتعاضد تماسك الجبهة الوطنية للوقوف ضد مطالبها الانفصالية، ما أظهرها بالنتيجة كحركات تسعى لتكثيف الوحدة الوطنية وبتر الهوية الامازيغية من كيان الدولة، كونها جزء لا يتجزأ من ثوابت الهوية الوطنية المعترف بها في وثيقة الدستور. ينطبق الامر إلى حد معين مع مخاوف التدخل الأجنبي بدعوى حماية الأقليات الاثنية والحقوق الثقافية للأمازيغ، وذلك بعد أن تم إحداث القطيعة الرسمية مع التهميش والاقصاء الثقافي (59)، نتيجة الاعتراف بالبعد الامازيغي كثابت أساسي من ثوابت الهوية الوطنية للدولة.

ب- **دسترة الامازيغية دعامة للتخلي عن التوظيف الايديولوجي ومكسب لبناء مشروع مجتمع**

في الجزائر كانت الامازيغية في لحظات محددة من بناء الدولة الوطنية تمثل طعنة في مسيرة بناء الجزائر وخذلانا لمسار التعريب الذي انخرطت فيه الدولة بكل ما أوتيت من أجهزة. كان "أحمد بن بلة" يراه لبنة أساسية في تحديد الهوية الوطنية وفي تأكيد "عروبة" الجزائر (60). وهكذا كانت الحركات الامازيغية تقاوم، حسب

تصورها، سلطة تقصيمهم، وتقترض روايتها للتاريخ والهوية الوطنية (61). لذلك من التجني إظهار الامازيغية كمنافس شرس للعربية في تحديد هوية الدولة، ولكنها ردة فعل مشروعة ضد التوظيف الإيديولوجي لعروبة الجزائر المسهم في الإقصاء المعنوي والثقافي للوجود الامازيغي ونكران للأصل والتاريخ.

إن قراءة تاريخ الهوية السياسية للجزائر بكل حيثياته ومتغيراته، المتضخم بتمجيد ايديولوجيا القومية العربية، والاسلام السياسي، وتبني عقيدة النهج الاشتراكي، يستدعي مراجعة لمفهوم الهوية الوطنية لتصبح هوية ثقافية ووجدانية وحضارية تعكس تاريخ الدولة، ومع اعتقادنا بأن ترسيم البعد الامازيغي في الدستور كأحد مكونات الهوية الوطنية لم يأت في ذات السياق، ولم يطبق من قبل الدولة ضمن استراتيجية أو خارطة طريق أو منهجية مدروسة، وإنما فرضته عوامل وتراكمات أخرى مطلبية وظرفية، أملت على السلطة السياسية تغيير موقفها الرسمي من القضية الامازيغية وحثتها لانتهاج سياسة قانونية للتكريس المرحلي للبعد الأمازيغي في هوية الدولة.

ومع ذلك فإنه ليس ثمة مانع يحول دون فتح السلطة السياسية سؤال الهوية الوطنية للدولة بكل مكوناتها للنقاش العام في سياق جديد يشرك المواطن وفعاليات المجتمع السياسية والمدنية ككل والهيكل الاكاديمية ذات الاختصاص (62)، لمناقشة مشروع مجتمعي متكامل يراعي المكاسب الدستورية التي حظيت بها المسألة الامازيغية، ويرمي لبناء التوافق المجتمعي حول القيم العليا للوطن ودحض محاولات التشكيك الهوياتي، وذلك بترتيب أسس الانتماء للوطن من دون إقصاء وتكر أو تهميش، وترك التناقض الايديولوجي المركز على القومية العربية، ولكن من دون إهمال حق الانتماء للأفق العروبي، الذي لن يكون نقيضا للهوية الوطنية (63) وهو ما يسهم بالنتيجة في تقوية مشروع البناء الديمقراطي للدولة الوطنية الذي يقبل التعدد الثقافي واللغوي بالاستناد على هوية وطنية متكاملة.

خاتمة

الامازيغية مسألة ضاربة في عمق المجتمع الجزائري بتاريخها الأصيل الذي مكنها بأن تحضى بخصوصية ثقافية في الوجدان الشعبي. فالأمازيغية تمتاز بماض عريق عايش مختلف الحضارات الفينيقية، البيزنطية والرومانية، وقاوم مختلف محاولات طمس الهوية والشخصية الامازيغية التي تعرض لها، والتي كانت حداثتها أكثر من طرف الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي أثبت جسارته ومدى تمسكه بهويته وثقافته وأحقيته في التمتع بثرائه الثقافي الذي يترجم تاريخه العريق. لكن هذا الزخم الثقافي لم ينل حظه في جزائر الاستقلال، نتيجة سياسة التتكر الرسمي لمسألة الهوية الامازيغية، ومحاولة تجاوزها وتهميش دورها في كيان الدولة الجزائرية والنظر إليها كحاجز ثقافي يعيق الأيديولوجية السياسية المتبعة من قبل الدولة آنذاك، وهو ما قدّم سببا وجيها لبروز الحركات النضالية المدافعة عن الثقافة الأمازيغية والمنادية برد الاعتبار لها، والتي عجلت في بروز أزمة هوية شائكة انتقلت فيها مطالب حركات النضال من المطالب الثقافية إلى المطالبات السياسية للاعتراف بالقضية.

التفتت السلطة السياسية لهذه المطالب والاحتجاجات، واستجابت لها بشكل مرحلي مزامن لحدّة وقوة المطالب النضالية، وذلك باتخاذ سياسة قانونية تقوم على إدخال تعديلات دستورية انطلقت من الاقرار بالبعد الامازيغي كأحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية في ديباجة دستور 1996، ثم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية في تعديل 2002 فترسيمها كلغة رسمية للدولة في تعديل 2016. وتخللت هذه المراحل الدستورية تأسيس هياكل وطنية لاستكمال ترقية الهوية الامازيغية، وتعميم استعمالها لاسيما في المؤسسات التعليمية.

ومع الاقرار بالمكاسب التي أحرزتها الجزائر في مسيرة الاعتراف باللغة والثقافة الامازيغية باعتبارها أحد ثوابت الهوية الوطنية للدولة الآن، وذلك من خلال استجابة السلطة السياسية لأهم المطالب ذات الدلالة الرمزية والشرعية للقضية الامازيغية وهو الاعتراف الرسمي بها، فضلا عن اعتبار الاعتراف الدستوري دعامة أساسية لتقوية الوحدة الوطنية، وتكريسا للمصالحة مع التاريخ وتخليًا عن الايديولوجية الهوياتية أو

المزايدات السياسية بالقضية، ومكسبا لغوي وثقافيا يمكن تثمينه في مسار بناء الهوية الوطنية ، فإنّ مراجعة السياق العام الذي رافق مراحل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، يكشف بعض النقائص التي تحد من فعالية استعمال الحل الدستوري للمسألة الأمازيغية، يمكننا إيجازها مشفوعة بالحلول التي نراها مناسبة، كما يلي:

- عند مراجعة خلفيات التكريس الدستوري نجد السلطة قد تحركت دوما تحت ضغط المطالب والاحتجاجات بل بعد اندلاع الازمات الوطنية أحيانا المطالبة بترسيم الامازيغية، بدل أن تبادر هي بمناقشة الحلول الملائمة لتسوية مسألة الهوية الامازيغية لكونها قضية وطنية مركزية وليست جهوية.

- إن مناقشة الاجراءات القانونية التي طرحت في سياقها الحلول الدستورية يكشف وجود تناقضات وإشكالات جمة، أبرزها ما يتعلق بمدى دستورية إجراء دسترة الامازيغية لتعارضها مع مكانة اللغة العربية باعتبارها من القيود الدستورية غير المعنية بالتعديل والتي تغافلت السلطة النظر فيها، فضلا عن اعتماد السلطة السياسية لآلية الموافقة البرلمانية، بدل اللجوء لاستشارة الشعب مباشرة بواسطة آلية الاستفتاء باعتباره الخيار الأمثل لتجسيد الارادة الشعبية وتحصين المسألة الامازيغية.

- افتقار السلطة لاستراتيجية متكاملة لإدراج الامازيغية في برامج استكمال الهوية الوطنية، فبرغم مدى التقدم في ترقية الامازيغية سيما في المجالين اللغوي والثقافي، لازالت المسألة الأمازيغية تعرف تعثرا في مدى تكريسها الفعلي في الواقع المعاش لا سيما في المستوى الرسمي والمؤسساتي.

- ترسيم المسألة الأمازيغية في الدستور جاء في شكل استجابة السلطة لمطالب حركات النضال، بحيث اختزل قرار الترسيم المسألة في فعل احتجاجي ورد فعل رسمي، وهذا لمعالجة مسألة مجتمعية وهوياتية بحجم القضية الأمازيغية، وذلك بدل طرحها في إطار مشروع عام مجتمعي ينخرط فيه جميع الفاعلين السياسيين والنقابات والمواطنين وتنظيمات المجتمع المدني، بغية الوصول لتوافق وطني حول تثمين البعد الامازيغي باعتباره من المقومات الاساسية لهوية الدولة، وهو ما يسمح بإرساء هوية وطنية متكاملة للدولة تجسد وفاقا مجتمعيًا ووعاء ديمقراطيا جامعا من

دون إقصاء ولا تشكيك، وتشكل انعكاسا حقيقيا وواقعا للتنوع الثقافي واللغوي الذي ينطبع به المجتمع الجزائري.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) تتعدد الدراسات اللغوية والأنثروبولوجية بشأن أصل الامازيغية، حيث ورد بصيغ مختلفة أهمها "مازيس"، والتي أخذت صيغ عديدة أهمها "أمازيغ" أي الرجل الحر، الذي كان يطلق على سكان الشمال الافريقي قبل الاحتلال الروماني. كما أطلق الرومان اسم "البربر" على بلاد شمال افريقيا التي كانوا يحتلونها. راجع على سبيل المثال، في هذا الصدد: مفيدة مقورة، "اللغة الامازيغية في الجزائر: دراسة في سياسة الترسيم وتأثيرها في مسار استكمال الهوية الوطنية"، مجلة البدر، المجلد 10، العدد 6 سنة 2018، ص 632-633.
- (2) تنص المادة الرابعة من الدستور على: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية."، قانون رقم 01-16 مؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري في الجزائر، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
- (3) يؤكد ابن خلدون حول الانتماء العرقي للأمازيغي من خلال قوله: "والحق الذي لا ينبغي التعويل على غيره في شأنهم، أنهم من ولد كنعان بن حام بن نوح، كما تقدم في أنساب الخليفة، وأن اسم أبيهم "مازيغ"...". انظر في هذا الصدد: شهرزاد ميموني، طيبي غماري، " البعد السوسيو تاريخي في مسألة الهوية الامازيغية: الموروث الثقافي رأس السنة يناير في منطقة الاوراس نموذجاً"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 9، عدد 1، جوان 2018، ص 48.
- (4) أنظر على سبيل المثال: رفيق بن حصير، الهوية الامازيغية والمشروع المجتمعي في الجزائر والمملكة المغربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 6، جانفي 2014، ص 177.

- (5) أحمد بوكوس، الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب، ط1، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2003، ص15.
- (6) نجلاء نجاحي، " مسيرة الأمازيغية في الجزائر: بين البناء الثقافي والمشروع السياسي والفعل التربوي"، مجلة العلامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الخامس، ديسمبر 2017. ص369.
- (7) وبشأن تسمية البربر، فإن للعلامة ابن خلدون قول فيها، وذلك بعد أن سمع رطانة الامازيغ ووعى تنوعها واختلافها، فقال: " ما أكثر بربرتكم"، والبربرية بلسان العرب هي اختلاط الكلمات غير المفهومة. أنظر في هذا الخصوص: شهرزاد ميموني، طيبي غماري، مرجع سابق، ص49.
- (8) نقلا عن: نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص370.
- (9) نجلاء نجاحي، المرجع نفسه.
- (10) رفيق بن حصير، مرجع سابق، ص-178-177.
- (11) المرجع نفسه.
- (12) الامازيغية من أقدم اللغات المتداولة في منطقة المغرب الكبير، ويمثل مجموع الناطقين بالأمازيغية في الجزائر حوالي 28 بالمائة من مجموع سكان الجزائر ككل، ويتوزع اللسان الامازيغي على مناطق جغرافية مختلفة، أهمها القبائلية وتتمركز في مناطق القبائل الكبرى والصغرى وتشمل ولايات "تيزي وزو"، "بجاية"، ومناطق من ولايات كل من "البويرة" و"بومرداس" و"سطيف" و"برج بوعريج"، والشاوية وتتمركز في مناطق "الاوراس" و"النمامشة" وتشمل ولايات "باتنة"، "خنشلة"، "قالمة"، "أم البواقي" و"سوق أهراس" ومناطق من ولايتي "تبسة" و"بسكرة"، والميزابية وتشمل ولاية "غرداية"، والتارقية وتتمركز في الجنوب الكبير، والشلحية وتشمل مناطق مختلفة من "تيازة" إلى "وهران". راجع أكثر في هذا الصدد: نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص373.
- (13) مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص635.

(14) عبد الجليل معالي، "المسألة الأمازيغية في المغرب العربي: حقوق لغوية أم دعوات انفصال"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4 أبريل 2017، السنة 39، العدد 10592، ص 12، متوفر على الرابط التالي:

<https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000.pdf#page=12>

تاريخ الاطلاع عليه: 16-03-2019.

- (15) نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص 372.
- (16) عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.
- (17) مرسوم رئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي 1995، يتضمن إنشاء محافظة عليا مكلفة برد الاعتبار للأمازيغية وبترقية اللغة الامازيغية، جريدة رسمية عدد 29 مؤرخة في 28 ماي 1995.
- (18) عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.
- (19) دستور 28 نوفمبر 1996، جريدة رسمية رقم 76 مؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
- (20) مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 638.
- (21) نجلاء نجاحي، مرجع سابق، ص 372.
- (22) المقصود بها الاحداث التي عرفتها منطقة القبائل إثر قتل الشاب "قرماح ماسينيسا" في ثكنة للدرك في جوان 2001، والاحتجاجات المتكررة التي تولدت عنها المطالبة باستعادة مكانة الامازيغية كلغة وطنية، أنظر في هذا الخصوص: عبد الكريم مختاري، "التعديلات الدستورية الجزائرية: صفات علاجية لازمات سياسية"، مداخلة مقدمة في إطار أعمال الملتقى الدولي حول التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، يومي 19 و 20 ديسمبر 2012، ص 6.
- (23) قانون رقم 02-03 مؤرخ في 10 أبريل 2002، يتضمن تعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 25 مؤرخة في 14 أبريل 2002.

(24) هذا الطرح المؤطر للهوية الامازيغية في إطار الدولة الوطنية في الجزائر يتوافق مع الوضع في المغرب كذلك، حيث هناك من يرى أن الجهود التي بذلتها المملكة والمعهد الملكي للغة والثقافة الامازيغية تسعى من أجل ربط اللغة والثقافة الامازيغية بالخصوصية الوطنية للدولة في المغرب، وضمان عدم استغلالها في مزيدات سياسية أو تاريخية أخرى من قبيل ربط مصير الهوية الامازيغية في المغرب بنظيرتها في الجزائر أو النظر في القضية الامازيغية كقضية واحدة في المغرب الكبير، أنظر في هذا الخصوص: ادريس الكنبوري، " التوتر السياسي والثقافي في المسألة الامازيغية"، مقال منشور في يومية العرب، بتاريخ 4 أبريل 2017، السنة 39، العدد 10592، ص 12، متوفر على الرابط التالي:

<https://i.alarab.co.uk/pdf/2017/04/04-04/p1000.pdf#page=12>

(تاريخ الاطلاع عليه : 19-03-2019).

- (25) رأي رقم 01، مؤرخ في 3 أبريل 2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 22 مؤرخة في 3 أبريل 2002.
- (26) قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية عدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.
- (27) حسب نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الدستور، مرجع نفسه.
- (28) تنص المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 95-147 مؤرخ في 27 ماي 1995 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الامازيغية، على: " ينشأ هيكل يسمى المحافظة العليا للأمازيغية، يكلف برد الاعتبار الامازيغية وبترقية اللغة الامازيغية." مرجع سابق.
- (29) بحيث تنص المادة 5 من المرسوم الرئاسي 95-147 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية على:

" تكلف المحافظة السامية في إطار نشاطاتها للاتصال بالقطاعات المعنية للقيام بإعداد المخططات السنوية ومتعددة السنوات لإدخال الامازيغية في برامج التعليم ولترقية مكانتها وإدخالها في منظومة الاعلام ". مرجع سابق.

(30) للتفصيل أكثر في هذا المجال، أنظر: نجلاء ناجحي، مرجع سابق، ص 374-375.

(31) تصريح السيد "هاشمي عصاد"، لوكالة الانباء الجزائرية، الخميس 2نوفمبر 2018، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aps.dz/ar/algerie/61969-2018-11-01-12-11-15>

تاريخ الاطلاع عليه: 2019-3-22

(32) قانون رقم 18-17 مؤرخ في 2سبتمبر 2018، يتعلق بالمجمع الجزائري للغة الامازيغية، جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في 5سبتمبر 2018.

(33) حسب المادة 6 من القانون العضوي 18-17 المتعلق بالمجمع الوطني للغة الامازيغية، مرجع سابق.

(34) بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الثلاثاء 5 يونيو 2018، متوفر على الرابط:

<http://www.el-mouradia.dz/arabeK>

[/president/activites/presidentacti.htm](http://president/activites/presidentacti.htm)

تاريخ الاطلاع عليه: 2019-03-19.

(35) نجلاء ناجحي، مرجع سابق، ص 375.

(36) مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص 635.

(37) تصريح السيد "هاشمي عصاد"، لوكالة الانباء الجزائرية، الخميس 2نوفمبر 2018، مرجع سابق.

(38) انطلق مسعى تدريس اللغة الامازيغية في 16 ولاية العام 1996 ثم وصل إلى الحد المذكور أعلاه، وتجب الإشارة أن مجالات تعميم الامازيغية في إطار سياسة الدولة لاستكمال الهوية الوطنية لم تقتصر على تدريسها في المؤسسات

التعليمية فقط، حيث تم اعتماد نظام تكوين في التعليم العالي عن طريق استحداث ليسانس في الأمازيغية وهذا ابتداء من 1996 مع إعداد دراسات ما بعد التدرج. أنظر أكثر في هذا الصدد: نجلاء ناجحي، مرجع سابق، ص372. فضلا عن إدماج اللغة الأمازيغية في الجانب التعليمي، تتوج مسلسل مسار تثبيت الهوية الوطنية بالاعتراف بغرة "يناير" في التقويم الأمازيغي (المصادف ل12 جانفي في التقويم الميلادي) كعطلة مدفوعة الاجر ابتداء من سنة2018. أنظر: شهرزاد ميموني، طيبي غماري، "البعد السوسيو تاريخي في مسألة الهوية الأمازيغية"، مرجع سابق، ص52.

(39) أبرز الحركات الأمازيغية المنادية للمقاطعة هي "الحركة الثقافية البربرية"(M.C.B)، التي أعلنت الدخول في إضراب شامل في منطقة القبائل والامتناع عن الالتحاق بمقاعد الدراسة في كل أطوار التعليم مع بداية الموسم الدراسي1994-1995، والذي شكّل في النهاية انقطاعا تاما عن الدراسة لمدة سنة كاملة سميت بالسنة البيضاء. أنظر في هذا الخصوص: على موزاوي: "ارتباط الحركة الأمازيغية بالنضال السلمي في الجزائر"، مقال منشور في موقع "الحوار المتمدن" بتاريخ: 17-01-2018، متوفر على الرابط التالي:

(تاريخ الاطلاع <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=586296&r=0>)

عليه: 15-03-2019).

(40) تكمن غرابة هذه الخطوة في كون موضوع التعديل يمس بالمادة 212 من الدستور التي تمنع أي تعديل يمس بمكانة اللغة العربية كما سنبينه لاحقا في متن الصفحة رقم16.

(41) في الحقيقة، كان المساس بالوحدة الوطنية كان من الجانبين، فالسلطة تعاملت مع المحتجين كمرهقين تحركهم "أياد أجنبية" كما وصفهم وزير الداخلية السابق السيد نور الدين يزيد زرهوني، وتبعه في ذلك النواب الموالون للسلطة عند مناقشة البرلمان للوضعية في المنطقة. ومن جهة المحتجين، ظهر منهم جناح

راديكالي، يطالب بالاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل، راجع أكثر في هذا الخصوص: عبد الكريم مختاري، مرجع سابق، ص 06.

(42) بالنسبة لمسألة اللغة الامازيغية، فقد تم كما أسلفنا دسترتها باعتبارها لغة وطنية فقط، قبل ان تصير لغة رسمية لاحقا بموجب التعديل الدستوري ل2016. أما مسألة الدرك الوطني فتم إزالة الثكنات من المناطق الحساسة فقط مثل بني دواله وعزازفة في ولاية تيزي وزو، والقصر وأقبو في ولاية بجاية، ضمن ما أسمته السلطة آنذاك "إعادة انتشار وحدات الدرك الوطني". هذا بالإضافة إلى التغافل عن مطالب أخرى في خطوة لإضفاء الشرعية على العصيان المدني أهمها الامتناع عن دفع فواتير الكهرباء والغاز لمدة سنتين لكل منطقة القبائل. أنظر: عبد الكريم مختاري، المرجع نفسه.

(43) لعل من نافلة القول التذكير بأن رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة"، قد أقر في تجمع رسمي عام 1999 في منطقة "تيزي وزو" أهم ولاية للامازيغ في الجزائر، وبكل تحد أن الامازيغية لن تكون أبدا لغة رسمية أو وطنية إلا اذا قبل بها الشعب في استفتاء شعبي، إلا أنه بعد الاحداث التي عرفتها منطقة القبائل إثر قتل الشاب "قرماح ماسينيسا" في ثكنة للدرك في منطقة القبائل، والمطالب المتكررة لحركة "العروش" باستعادة مكانة الامازيغية كلغة وطنية وتدرسيها في المنهاج، تراجع الرئيس من موقفه السابق، وعدّل الدستور بإدراج الامازيغية كلغة وطنية دون اللجوء للاستفتاء الشعبي. راجع في هذا الخصوص: هوام الشيخة، " التعديلات الدستورية في الجزائر: وسيلة لتجسيد الديمقراطية أم لحل الازمات الوطنية؟"، نص ورقة بحثية مقدم في إطار الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية، المنعقد في 6-8 ماي 2008، بكلية الحقوق، جامعة الاغواط، الجزائر، ص 703.

(44) نص خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة، مؤرخ في 15 أبريل 2011، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm>

تاريخ الاطلاع عليه: 5 مارس 2019)

(45) عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

(46) أنظر:

Olivier LEPSIUS, " Le contrôle par la cour constitutionnelle des lois des révisions constitutionnelles dans la République Fédérale d'Allemagne", Cahiers du conseil constitutionnel N27 (Dossier : contrôle de constitutionnalité des lois constitutionnelles) Janvier 2010, disponible sur le lien suivant :

<https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/cahiers-du-conseil-constitutionnel-n-27-janvier-2010>

تاريخ الاطلاع عليه: 20-03-2019

(47) من الناحية القانونية ليس ثمة مانع يحول دون ذلك، وهذا رغم الاقرار

بالتداعيات السياسية والاجتماعية الوخيمة لهكذا إجراء.

(48) جريدة رسمية عدد 06 مؤرخة في 3 فبراير 2016.

(49) حسب نص المادة السابعة من الدستور، مرجع سابق.

(50) عبد الكريم مختاري، مرجع سابق، ص 6.

(51) نقصد بهما: الاستفتاء الشعبي حول قانون الوثام المدني سنة 1999،

والاستفتاء الشعبي الخاص بقانون المصالحة الوطنية سنة 2005.

(52) أنظر: الرأي رقم 01/ر ت د/م د، مؤرخ في 03/04/2002، يتعلق بمشروع

تعديل الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 22 لسنة 2002، ص 04.

(53) عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

(54) هوام الشيخة، مرجع سابق، ص 703.

(55) عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص 12.

(56) المفارقة أن الرد الرسمي على ترسيم الامازيغية في الدستور، ميزه تصريح

الرئيس السابق ليامين زروال الذي قال فيه: "نحن كلنا أمازيغ". أنظر: مفيدة

مقورة، مرجع سابق، ص 636.

- (57) محمد شوش اخوان، الحركة الأمازيغية في الجزائر: من 1945-2016، مذكرة ماستر في التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص76.
- (58) أبرز فصائلها الجناح الراديكالي الذي يطالب بالاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل ضمن حركة سميت الحركة من أجل الحكم الذاتي لمنطقة القبائل، يتأسسها المغني فرحات مهني، والتي لا تزال تمارس نشاطها إلى اليوم. أنظر موقعها على شبكة الانترنت: <http://www.makabylie.info/>
- (59) هذا رغم الاقرار بأن ثمة بعض العوامل التي تساعد على إلى حد ما من الشعور بالإقصاء والتهميش كتماطل الدولة في تجسيد المكاسب المعلنة في الدستور.
- (60) أعلن أحمد بن بلة موقفه صراحة من هوية الدولة الجزائرية في تجمع شعبي بعد الاستقلال، في ان صرح " نحن عرب، عرب، عرب"، أنظر: مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص636.
- (61) عبد الجليل معالي، مرجع سابق، ص12.
- (62) لا سيما المجلس الأعلى للغة العربية، والمجمع الوطني للغة الامازيغية المنصوص عليها في المادتين 3 و4 من الدستور.
- (63) يرى "حسن طارق" أن بناء الدولة الوطنية للدول العربي يستدعي التركيز على مفهوم الجنسية كعامل انتماء، وتحرير الوجدان من الفلسفة الايديولوجية، وإعادة رسم مفهوم الانتماء ككل مع إعادة بناء العروبة بوصفها افقا مستقبليا مدعوما بالشرعية الدستورية والديمقراطية وليس الخطابات العرقية والرومانسية. أنظر: حسن طارق، "الدولة الوطنية بعد الثورات: من جدل الأيديولوجيا والهوية إلى دولة المواطنين"، مجلة سياسات عربية، العدد9، السنة2014، ص86-87.